محليات

الأيام القادمة تشهد تطوراً في ملف المصالحات

بهدف القضاء على النصابين تنظيم لجان المصالحات تتبع للمحافظ مباشرة والبداية من حمص والقنيطرة

حيدر لـ«الوطن»: لم نطبع بطاقات لأي جهة كانت منذ تأسيس الوزارة والجهات المختصة تلاحق حامليها

محمد منار حميجو

أعلن وزير الدولة لشؤون المصالحة علي حيدر أن الوزارة بدأت العمل على تنظيم لجان المصالحة تتبع بشكل مباشر للمحافظ في كل محافظة، كاشفاً عن زيارات قام بها إلى محافظتي حمص والقنيطرة وأنه سيزور حماة وبعض المحافظات الأخرى لإتمام المشروع.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أعرب حيدر عن استيائه من تعدد مرجعيات المصالحة، مجدداً التأكيد على وجود أشخاص يعملون باسم المصالحة وليس لهم أي مرجعية أو جهة يتبعون لها، وأن الوزارة تتفاجأ بهم، مشيراً إلى أنها تعالج حالياً ملف لجان المصالحة في محافظة حماة وملاحقة أولئك الذين يحملون بطاقات عليها اسم الوزارة للنصب والاحتيال على الناس.

وأكد حيدر أن الوزارة لم تطبع أي بطاقة لأي جهة كانت منذ تأسيسها وأن أي شخص يحمل بطاقة عليها اسم الوزارة فهي مزورة وحاملها يبتز الناس وينصب عليهم، لافتاً إلى أنه يتم حالياً معالجة موضوع البطاقات بالتعاون مع الجهات المختصة ومنها وزارتا العدل والداخلية.

وقال حيدر: إنني استغرب من أولئك الذين يتهمون الوزارة أنها تطبع بطاقات لبعض الجهات علماً أني نفيت هذا الأمر عدة مرات عبر لقاءات صحفية ونبهت المواطنين ألا ينجروا وراء أولئك الأشخاص، وأن يتأكدوا من الكتب التي يحملونها هل هي صادرة عن الوزارة أم لا عبر التواصل معها.

وطالبت لجان المصالحات في بعض المحافظات في الثلاثين من الشهر الماضي بإلغاء البطاقات الممنوحة للجان التي تعمل تحت اسم المصالحة، كاشفة عن أنها تعمل على ابتزاز الناس وسرقة أموالهم وخطفهم بحجة البطاقات التي يحملونها حتى إن الكثير من الناس باعوا بيوتهم لتنفيذ مطالبها.

وأوضح حيدر أن تنظيم عمل المصالحات لتتبع للمحافظة سيطور عملها وتصبح الجهات القائمة عليها معروفة والمرجعية واحدة وبالتالي يتم القضاء على النصابين والمبتزين الذين يستغلون حاجة الناس وينصبون عليهم بالملايين، كاشفاً أن الوزارة تتلقى يومياً شكاوى متعلقة بأشخاص نصب عليهم بعشرات الملايين وأنه بالتعاون مع الجهات المختصة تم ضبط عدد لا بأس به من أولئك النصابين وتتم ملاحقة أشخاص آخرين أيضاً اتخذوا من المصالحة فرصة لهم لتكوين ثروة كبيرة.

وفي سياق متصل كشف حيدر عن إجراء عدة مصالحات في بعض المناطق في ريفي دمشق وحمص، موضحاً أنها تعتبر من المناطق المهمة وأن المصالحة فيها وصلت إلى مرحلة متقدمة جداً وذلك بمساعدة الأهالي الذين يرغبون بعودة مؤسسات الدولة إلى العمل.

وأكد حيدر أن هناك الكثير من المشاريع متعلقة بالمصالحة قيد الإنجاز مشيراً إلى أن الأيام المقبلة ستشهد تطوراً كبيراً في ملف المصالحات ولاسيما بعد تنظيمها، مطمئناً المواطنين أن العمل جار للقضاء على العصابات التي تعمل تحت اسم المصالحات، ومؤكداً أنه لا يمكن السماح بتمددها أكثر من ذلك.

وفيما يتعلق بملف المخطوفين قال حيدر: إنه لا يمكن أن نقول إنه انقطع الأمل في إنجازه ولاسيما أن هناك تقدماً في هذا الملف في بعض المناطق إلا أن هذا لا يعني أن الملف يتم إنجازه بشكل سريع أو أن المعوقات التي تحول دون تحقيقه بسيطة ويمكن تجاوزها بسهولة، معتبراً أن عرقلة المسلحين لإنجازه بشكل سريع هو السبب الرئيسي في ذلك ولاسيما أنهم يسعون لإفشال الدولة وإيهام الأهالي أن الدولة تخلت عنهم وهي التي تعرقل إنجازه إلا أن الحقيقة غير ذلك فالدولة تقدم كل التسهيلات لإنجاز ملف المخطوفين بأسرع وقت ممكن.

إجراء مصالحات في مناطق مهمة بريفي دمشق وحمص

كثرة الاستقالات توقع اتحاد عمال درعا بالعجز

الديري: مطالب بتثبيت المؤقتين وإعادة المفصولين إن ثبتت براءتهم

درعا- الوطن

لم يثن العجز المالي السنوي المقدر بنحو ٣٠ مليون ليرة سورية اتحاد عمال محافظة درعا عن الاستمرار في تقديم إعاناته على اختلافها، وأوضح رئيس الاتحاد أحمد الديري أنه تم خلال العام الجاري تقديم ٤٩,٥ مليون ليرة سورية إعانات نهاية خدمة ووفاة من صندوق التكافل الاجتماعي و٦,٨ ملايين ليرة إعانات مرض وولادة وزواج من صندوق المساعدة الاجتماعي استفاد منها المئات من العمال، وبالمقارنة يلاحظ أن قيمة المعونات زادت خلال سنوات الأزمة بسبب زيادة الاستقالات التي بلغت للعام الجاري ١٩٥ استقالة وهو ما شكل العامل الرئيسي في حدوث عجز سنوي، وأشار الديري إلى أن من أهم المطالب في المرحلة الحالية ترميم النقص الحاصل في الدوائر من العاملين حيث تسرب عدد كبير منهم لأسباب الاستقالة وبحكم المستقيل وإنهاء العقد والصرف من الخدمة والتقاعد والوفاة، الأمر الذي أعاق العمل وخاصة في الدوائر الخدمية الحيوية مثل المشافي والعيادات الشاملة والمراكز الصحية والمصارف والأحوال المدنية والمطحنة وغيرها، وذلك عبر إجراء المسابقات اللازمة وبالسرعة الممكنة، إضافة للحاجة إلى تثبيت العمال المؤقتين أو تحويل عقودهم إلى سنوية لضمان استقرارهم ومستقبلهم وعدم إحداث الإرباك في مواقع عملهم، وإعادة العمال المفصولين من الخدمة الذين تثبت براءتهم، والموضوع المهم أيضاً حل مشكلة التأمين الصحي للعاملين في المحافظة إذ إن معظم الذين يقدمون الخدمة من أطباء وصيادلة ومخابر ودور أشعة ومشاف يعتذرون عنها بذريعة تأخر صرف مستحقاتهم المالية من شركات إدارة النفقات الطبية وانقطاع شبكة الإنترنت، ما يستدعي إيجاد الآليات التي تلزم جميع الفعاليات الطبية في المحافظة بالتعاقد وتأدية الخدمة المنوطة بها بالشكل المطلوب، والعمل على تشميل جميع العاملين بمظلة التأمين الصحي ولاسيما في البلديات والمخابز الآلية وكذلك السعي مع الجهات المعنية لزيادة عدد الصرافات العاملة في المصارف وفي مواقع أخرى آمنة وذلك لرفع المعاناة الحاصلة لدى استلام المتقاعدين لرواتبهم كل شهر وخاصة في المصرف العقاري الذي يلاحظ تعطل الصرافين الوحيدين لديه معظم الوقت رغم عدم كفايتهما بالأصل، وعدم طلب براءة الذمة من المالية والبلدية لدى قبض الموظفين لرواتبهم إلا مرة واحدة في السنة وليس كل أربعة أشهر لأن الرسوم المالية والبلدية تدفع سنوياً وذلك لرفع عبء جلب البراءة عن الموظفين من دون مبرر، بالتوازي مع ضرورة إحداث جباية آلية في كل من الصنمين وإزرع عائدة لمؤسسة المياه ليتمكن العامل من السداد ضمنها بدلاً من القدوم إلى مدينة درعا متحملاً عناء السفر وأجوره المكلفة، ومن المطالب العمالية الملحة أيضاً تأمين المبيت لجميع الموظفين وفي كل الدوائر إذ لا يعقل أن تتحقق هذه الخدمة لدوائر من دون أخرى في وقت تكاد تأكل أجور النقل راتب الموظف ناهيك عن التأخير والمعاناة في الانتقال ضمن وسائط النقل العامة في الظروف الراهنة، وهو أمر ليس ضرورة للعامل فقط وإنما للعمل إذ بتأمين المبيت نضمن وصول العاملين في الأوقات المناسبة إلى دوائرهم وتالياً أداء الأعمال المطلوبة من دون تأخير أو تأجيل.

ضبط تعبئة مياه عادية على أنها معدنية

التموين لا ترى مبرراً للارتفاع الجنوني للأسعار

محمود الصالح

تمكنت دوريات حماية المستهلك التابعة لوزارة التجارة الداخلية، وحماية المستهلك في فرع ريف دمشق من اكتشاف مستودع في ريف دمشق منطقة جرمانا يقوم بتعبئة المياه العادية ضمن عبوات على أنها مياه معدنية ومن مختلف الماركات الوطنية، ويقوم بتوزيعها وبيعها للمواطنين مستغلاً انقطاعات المياه المتكررة خلال الآونة الأخيرة وازدياد الحاجة إلى مياه الشرب، وتم ضبط هذا المستودع وإلقاء القبض على القائمين بهذه العملية التي تندرج تحت مخالفة بعنوان (الغش بذات البضاعة) وتم إغلاق المعمل ومصادرة البضاعة وإتلافها أصولاً ومتابعة المادة في الأسواق.

صرح بذلك لـ«الوطن» مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك باسل طحان وأضاف إن الوزارة تتابع الارتفاع الجنوني في أسعار مختلف أنواع السلع والبضائع والذي ليس له أي مبرر مادي أو اقتصادي.

وتم توجيه مديريات التجارة الداخلية في المحافظات لتشديد الرقابة على الأسواق ومراقبة كل المواد المستوردة والمنتجة محلياً وعدم السماح لضعاف النفوس من التجار والباعة في التلاعب بالأسعار ولأي مبرر كان لأن الأسعار المحددة من الوزارة مركزياً أو من مديريات التجارة الداخلية محلياً قد وضعت وفق أرقام وتكاليف حقيقية وتم منح التجار والباعة الأرباح المحددة. وفي مواجهة ذلك قامت دوريات حماية المستهلك في مختلف المحافظات بتنظيم مئات الضبوط في مختلف المخالفات منها البيع بسعر زائد وعدم الإعلان عن الأسعار وعدم إبراز فواتير إضافة إلى ضبوط المحروقات، وعن أسعار المياه المعدنية المعتمدة بين الطحان أن سعر عبوة المياه حجم لتر ونصف اللتر ٧٥ ليرة للمستهلك و١٠ لترات سعر ٣٠٠ ليرة سورية ونصف اللتر سعر ٤٠ ل.س.

وكل مبلغ يتقاضاه الباعة زيادة عن هذه الأسعار يشكل مخالفة يجب الإبلاغ عنها لضبطها أصولاً ودوريات حماية المستهلك في جميع المحافظات مستعدة لتلبية أي طلب بهذا الخصوص، ويمكن للمواطنين الاتصال والإبلاغ عن تقاضي أي سعر زائد لأنه من دون تعاون المواطنين لا يمكن أن تحقق الرقابة التموينية أهدافها بالشكل المطلوب.

طحان: تنظيم مئات الضبوط للبيع بسعر زائد وعدم الإعلان

برامج ومشاريع تنموية وتعليمية ضمن اتفاق التعليم العالي مع الأمانة السورية للتنمية

المارديني: عيادات العمل في جامعة دمشق

فادي بك الشريف

وقعت وزارة التعليم العالي والأمانة السورية للتنمية مذكرة تفاهم للتعاون والتنسيق بين الجانبين للقيام ببرامج ومشاريع تنموية وتعليمية تهدف لتحقيق التنمية المجتمعية والاقتصادية والثقافية ودعم البرامج التعليمية والتدريبية المتخصصة، والعمل على توحيد رؤية العمل الإستراتيجية والسمات المستقبلية لعملية التعليم والتدريب للشباب السوري، وأن تكون مدة الاتفاقية ثلاث سنوات.

ونصت مذكرة التفاهم التي وقعها أمس وزير التعليم العالي الدكتورمحمد عامر المارديني وفارس كلاس الأمين العام للأمانة السورية للتنمية على وضع الخطط لتنفيذ الأعمال وتقديم الاستشارات الفنية والعلمية والإدارية، إضافة إلى خطط سنوية وإستراتيجيات عامّة تتناسب مع الخطط الحكومية فيما يخص العملية التعليمية والأكاديمية، وإقامة النشاطات وورشات العمل والمشاريع التي تساعد على بناء جيل من الشباب السوري قادر على مواجهة التحديات.

ويتم العمل بموجب المذكرة على تطوير برامج التدريب وإعادة التأهيل للشباب السوري وإبداء المقترحات المناسبة لتطوير المواد التدريبية وربط الجوانب النظرية والعلمية بالجوانب العملية، وتنظيم دورات تدريبية مشتركة، ولاسيما مع الجامعات الحكومية، وتبادل الخدمات الاستشارية في كل ما يتعلق بالأمور والتسهيلات الإدارية والعلمية التي تخص أعمال وأنشطة الفريقين، والتنسيق والتعاون الكامل بعملية تدريب وتطوير المهارات والكفاءات للعاملين لدى كل من الفريقين.

وأكد وزير التعليم العلي الدكتور محمد عامر المارديني أهمية مذكرة التفاهم في تأطير علاقات التعاون بين وزارة التعليم العالي والأمانة السورية للتنمية وترسيخ ثقافة التعاون والتكاتف بين المؤسسات التعليمية والمجتمع الأهلي لفتح آفاق تعاون مستقبلية ومشاريع مشتركة تشمل الجامعات كافة مشيراً إلى مجالات التعاون مع الأمانة السورية للتنمية التي أثمرت إقامة مشاريع عديدة في الجامعات ولاسيما في افتتاح عيادات العمل في جامعة دمشق والذي يخدم أهداف منظومة التعليم العالي في ربط الجامعة بالمجتمع.

من جانبه لفت الأمين العام للأمانة السورية للتنمية فارس كلاس إلى أهمية التعاون مع وزارة التعليم العالي في إقامة المشاريع المشتركة التي من شأنها خلق حالات إبداعية تدعم المجتمع السوري وتعمل على تشجيع ثقافة التطوع بين الطلاب، منوهاً بوجود عدد من مشاريع التعاون مع جامعتي دمشق وتشرين، آملاً في توسيع هذا التعاون بموجب مذكرة التفاهم لتشمل بقية الجامعات السورية.

٨٥٠ مليون ليرة خطة تمويل المناطق الصناعية والحرفية عام ٢٠١٦

ميليا عبد اللطيف

أكدّ مدير المدن والمناطق الصناعية في وزارة الإدارة المحلية أكرم الحسن أن خطة تمويل المناطق الصناعية والحرفية لعام ٢٠١٦ بلغت ٨٥٠ مليون ليرة، وقد بلغت المساهمات الإجمالية المخصصة لها ٥٦٩٢ مليون ليرة شملت ١٠٨ مناطق بهدف دفع نفقات الدراسة وبدلات الاستملاك وتنفيذ البنى التحية، مشيراً إلى أن المساهمات المخصصة لهذه المناطق بلغت منذ بداية العام الحالي ٥٧٢ مليون ليرة تم توزيعها على ١١ منطقة صناعية في المناطق الآمنة، مضيفاً إنه ونتيجة الأزمة الراهنة توقف العمل في عدد من المناطق الصناعية والحرفية، وتمّ إحداث ١٨ منطقة جديدة في المحافظات الآمنة منها (أم الزيتون- تلكلخ- دوير الشيخ سعد) والتي من شأنها تأمين مئات المقاسم، علماً أن عدد المناطق التي سيتم التركيز عليها خلال العام القادم ٢٦ منطقة.

وأشار الحسن إلى وجود تسهيلات مهمة تم تقديمها للمستثمرين في المدن والمناطق الصناعية هذا العام منها صدور القانون ٦ لعام ٢٠١٥ المتضمن إعفاء الصناعيين والحرفيين المخصصين في المدن الصناعية المنتهية فترة تراخيصهم إضافة إلى الراغبين في تجديد رخص البناء والذين لم يتمكنوا من استكمال بناء منشآتهم أو إنجازها على المقاسم المخصصة لهم من رسوم تجديد رخصة البناء، كما صدر المرسوم التشريعي ٣٧ تاريخ ٨/٢٣ لهذا العام المتضمن إضافة ثلاثة بالألف من قيمة المستوردات تخصص لإعادة تأهيل وحماية المدن الصناعية، وأيضاً السماح للقطاع الخاص باستيراد مادتي الفيول والمازوت لمصلحة المنشآت الصناعية في المدن والمناطق الصناعية والمنشآت الصناعية المرخصة استثناء من أحكام المنع، إضافة إلى التعويض على الحرفيين والصناعيين الذين تعرضت منشآتهم للضرر نتيجة الأزمة الراهنة، لافتاً إلى أنه تم تخصيص المدينة الصناعية بالشيخ نجار بمليون ونصف المليون لتر مازوت شهرياً بشكل منفصل عن محافظة حلب، وإعادة تأهيل البنى التحتية والمنشآت الصناعية للمناطق الصناعية المحررة في محافظة حلب (المدينة الصناعية بالشيخ نجار، منطقة العقوب الصناعية- منطقة جبرين- منطقة النيرب) حيث تم تخصيص المدينة الصناعية بالشيخ نجار بإعانة ٦٠٠ مليون ليرة للمساهمة في إعادة تأهيل البنية التحتية المتضررة، كما تم تخصيصها أيضاً بإعانة مالية مقدارها٢٠٠ مليون ليرة لتسديد الالتزامات المترتبة لمصلحة الأحكام القضائية وديون المدينة، إضافة إلى إعانة مقدارها ٢٠٠ مليون ليرة لمصلحة خطوط النقل وصيانة المحطات الكهربائية، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز الحماية الأمنية في المدن الصناعية بهدف تشجيع الاستثمار.

وختم مدير المدن والمناطق الصناعية بالقول: إن عدد المقاسم الكلي في المدن الصناعية بلغ ١٨٩٥٢ مقسماً، وعدد المقاسم المخصصة ٨٤٨٠ مقسماً بنسبة تخصيص بلغت ٤٤٪، مشيراً إلى أن مساحة مجموع المدن الصناعية (عدرا- الشيخ نجار- حسياء- دير الزور) بلغت ١٦٧٦٧ هكتاراً، وعدد المنشات قيد البناء الفعلي ٢٦١٤ منشأة، في حين بلغ عدد المنشآت قيد الإنتاج الفعلي ١٧٤٥ منشأة، أما إجمالي فرص العمل وصل إلى ٧٨٨٧٠ فرصة عمل، في حين بلغ حجم الإنفاق التراكمي (بنى تحتية واستملاك) ٣٤ مليار، أما الإيرادات التراكمية قدرت بنحو ٣١ مليار ليرة، على حين المساهمات المقدمة من الدولة بلغت ٩ مليارات ليرة، على حين وصل حجم الاستثمارات الإجمالية للمدن الصناعية ٥٨٠ مليار ليرة.

كلام رسمي جداً

محافظة دمشق: إحالة ٢٤ مخالف بناء إلى القضاء و ١٠٠ ليرة لسعر أسطوانة غاز كأجور نقل و كذلك دورية محمولة لمنع تجاوزات بالسويقة

جواباً لما نشرته صحيفتكم بتاريخ ٧ / ١٠ / ٢٠١٥ تحت عنوان: «توجيهات الحلقي الجديدة، التحقق من مخالفات البناء المشيدة في دمشق وتراخي المعنيين في قمعها.. التدقيق في جودة السلع وعدم تصدير أي مادة قبل تحقيق الاكتفاء منها في السوق»، نبين لكم ما يلي:

أولاً: ضمن منطقة عمل دائرة خدمات الشاغور:

١- تصوينة على السطح الأخير في منطقة بستار الدور – نزلة جامع المصطفى – مقابل فروج طيبة تم هدمها وهي عائدة للمدعو ياسين قطيفاني.

٢- تصوينة على السطح الأخير في منطقة بستان الدور – نزلة جامع المصطفى – ثاني دخلة على اليسار تم هدمها وهي عائدة للمدعو أحمد أورفلي بن ملك.

٣- وجود تصوينة أرضية في منطقة بستان الدور –أول مسبق الصنع- بعد صيدلية ذو الغنى بـ١٠٠ متر على اليمين، مهدومة سابقاً من الدائرة ولم يتم معرفة صاحبها لكونه لم يتواجد أحد أثناء الهدم وسيتم توجيه الكتاب اللازم لقسم شرطة محافظة دمشق لتأمين مفصل هوية المخالف.

٤- وجود تصوينة على السطح الأخير في منطقة بستان الدور – بعد محل شريف للغاز وهي عائدة للمدعو محمد حمدان مهدومة سابقاً من الدائرة.

ثانياً: ضمن منطقة عمل دائرة خدمات الميدان:

١- مخالفة بناء على السطح الأخير في منطقة الزاهرة الجديدة – دخلة ورشات السيارات – مقابل جامع البديوي وهي مخالفة مهدومة سابقاً وقام أصحاب العلاقة بإصلاحها خلال فترة عيد الأضحى المبارك، تمت إعادة هدمها مجدداً وهي عائدة للمدعو أبو زهير القشاط.

٢- مخالفة بناء على السطح الأخير عبارة عن غرفة + منافع في منطقة الزاهرة الجديدة جانب جامع البديوي تم هدمها أصولاً عائدة للمدعو أبو زهير القشاط.

٣- مخالفة بناء على السطح الأخير في منطقة الزاهرة الجديدة – دخلة ورشة النور لإصلاح السيارات – مقابل مدرسة الحاج علي على طرف الحديقة وهي مخالفة مهدومة قديماً من الدائرة ولا يوجد أي أعمال محدثة تستوجب المعالجة، ولم تتم معرفة اسم مرتكب المخالفة وسيتم توجيه الكتاب اللازم إلى قسم شرطة محافظة دمشق لتأمين مفصل هوية المخالف.

علماً أن دائرتي خدمات الشاغور والميدان تقومان بشكل يومي بمراقبة المنطقة وإجراء جولات ميدانية لمنع تشييد أي مخالفة ومعالجة المخالفات المشيدة حديثاً في مهدها وإحالة مرتكبيها إلى القضاء بموجب المرسوم ٤٠ لعام ٢٠١٢.

حيث تمت إحالة أربعة وعشرين مخالفاً للقضاء بعام ٢٠١٥.

وجواباً لما نشرته صحيفتكم بتاريخ ٢١ / ١٠ / ٢٠١٥ بعنوان (محافظة دمشق تزيد ١٠٠ ليرة، على تسعيرة الحكومة لأسطوانة الغاز) نبين لكم ما يلي:

تنص المادة ٢٣ من نظام العقود المبرم بين شركة محروقات والمرخصين على (تقوم الإدارة على نفقتها الخاصة بإيصال أسطوانات الغاز إلى محل المعتمد في حال توافر الآليات اللازمة لذلك وفي حال عدم توافر الآليات يقوم المعتمد بالنقل وتعمل الإدارة على حسم أجور النقل).

وإن فرع الغاز في دمشق وريفها غير قادر على توصيل المادة من مراكز التعبئة إلى مراكز المرخصين والموزعين في الظروف الحالية وهذا يكبد الفرع مبالغ طائلة في حال قيامه باستئجار آليات ناقلة لإيصال المادة وفق نظام العقود المبرم.

أما بخصوص أجور نقل وتوزيع أسطوانات الغاز من مراكز التعبئة إلى أماكن وجود المستهلكين فتخضع لقرارات المكتب التنفيذي بالمحافظة ومن حيث إن الفقرة ١٧ من المادة ٣٨ من قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم رقم ١٠٧ لعام ٢٠١١ المتعلقة باختصاصات المكاتب التنفيذية لمجالس المحافظات قد نصت على (وضع تسعيرة للمنتجات المحلية).

كما أصدر المكتب التنفيذي بمحافظة دمشق القرار ٦٩٠ / م.ت تاريخ ١٢ / ١٠ / ٢٠١٥ القاضي بتحديد سعر أسطوانة الغاز سعة ١٠ كغ ١٩٠٠ ل.س وسعة ١٦ كغ ٣٠٠٠ ل.س والزيادة هي عبارة عن وسطي كلفة نقل وتنزيل الأسطوانة من مركز التعبئة إلى مراكز التوزيع البالغة ١٠٠ ل.س إضافة إلى نسبة أرباح للموزعين والمعتمدين.

وجواباً لما نشرته صحيفتكم بتاريخ ١٥ / ٩ / ٢٠١٥ تحت عنوان «جرد لأقبية السويقة لمنحها تراخيص إدارية» نبين لكم ما يلي:

تم تكليف دورية محمولة من قسم شرطة محافظة دمشق لمنع التجاوزات الحاصلة على العقار ١٣١ بالسويقة من أحد متعهدي مواقف السيارات لمصلحته الشخصية حيث تبين أن الشخص يدعى جلال انبه لي أحمد وقد أفاد بأن الساحة عائدة للبناية جانب الساحة وأن أغلب السيارات المركونة هي لسكان البناء وتم التأكد من ذلك بسؤالهم.

محافظ دمشق

بالتفويض مدير مديرية الصحافة والثقافة والإعلام - ريم العبدو